

Distr.: General
13 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر

عضواً في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

إنه لمن دواعي سروري أن أبلغكم بأن مملكة البحرين أعلنت ترشُّحها لشغل مقعد
في مجلس حقوق الإنسان (٢٠٠٨-٢٠١١) في الانتخابات التي ستجري أثناء الدورة الحالية
للجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠٠٨.

ويأتي تقديم هذا الترشيح ومتابعته تعبيراً عن اهتمام البحرين البالغ بقضية حقوق
الإنسان والقيم الأساسية المتمثلة في سلامة الإنسان وكرامته، وهي قيم نفخر بأن ينص عليها
دستور المملكة ويسهم فيها مجتمع مدني نشط وتتفيد بها الأجهزة الحكومية تقيداً صارماً في
ممارستها وقوانينها وإجراءاتها. وسجل مملكة البحرين يتحدث عن نفسه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مملكة البحرين عملت لسنة واحدة في عام ٢٠٠٦ إثر
انتخابها للمجلس الوليد آنذاك؛ بيد أن فترة ولايتها قطعت بسبب القرعة. وتعرب البحرين
الآن عن أملها ورغبتها في الاستفادة من فرصة أخرى لتسهم على أتم وجه في عمل المجلس
باعتبارها أحد مؤيديه الأقوياء.

وأرفق طيه، لإطلاعكم وسجلاتكم، مذكرة تتضمن بيان البحرين في المسائل التي
تتعلق بحقوق الإنسان (انظر المرفق).

(توقيع) توفيق أحمد المنصور

السفير

المندوب الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

مذكرة

قررت مملكة البحرين تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الانتخابات التي ستعقد أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، في أيار/مايو ٢٠٠٨.

وتشهد البحرين، منذ عام ١٩٩٩، عملية إصلاح شاملة تضمنت التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكان الاهتمام بحماية وتعزيز حقوق المواطنين البحرينيين صلب هذا الإصلاح. فالبحرين تولي حقوق الإنسان الأولوية القصوى في السياسة الداخلية والخارجية، وهذا ما ينص عليه ويحميه دستور مملكة البحرين الذي يبرز حقوق الإنسان كدعائم رئيسية للتنمية الوطنية.

وتلتزم البحرين بحماية حقوق الإنسان وحياته. وجميع الخطط والبرامج الوطنية تتضمن، وستواصل تضمينها لبعد حقوق الإنسان وفقاً لنهج حقوق الإنسان الآنف الذكر المتبع إزاء التنمية.

وقد التزمت مملكة البحرين بتعزيز واحترام حقوق الإنسان من خلال توقيعها على الاتفاقات التالية:

- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها
- اتفاقية الرق
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

- اتفاقية حقوق الطفل
- البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية
- البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية
- بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه
- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر

وتعتبر البحرين الشفافية أمراً أساسياً في معالجة قضايا حقوق الإنسان. ويتجلى ذلك في التعاون والمنهجية والشمولية التي من خلالها قامت المملكة بتجميع الاستعراض الدوري الشامل الأول لتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وتعتقد البحرين اعتقاداً راسخاً بدعم وتعزيز المجتمع المدني ومشاركته في عملية صنع القرار. وقد أنشئ أكثر من ٣٦٨ منظمة غير حكومية في البحرين شملت مجموعات مختلفة تعنى بحقوق الإنسان، ومنها جمعية البحرين لحقوق الإنسان التي تنشط وتشارك في قضايا حقوق الإنسان في البحرين.

ويعتمد المجلس الأعلى للمرأة، الذي أنشئ في عام ٢٠٠١، إلى جانب عدد من الجمعيات والمنظمات النسائية غير الحكومية استراتيجيات مبتكرة للنهوض بالمرأة وتمكينها على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتهدف هذه الهيئات إلى تحقيق المشاركة التامة للمرأة في قوة العمل والمساواة في توزيع المناصب القيادية ومناصب صنع القرار في كلا القطاعين العام والخاص، وذلك جنباً إلى جنب مع التوعية بضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

واستضافت البحرين، كجزء من استراتيجيتها الوطنية، العديد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل بشأن حقوق الإنسان وستواصل القيام بذلك في المستقبل لزيادة الوعي العام.

وفي عام ٢٠٠٥، استضافت البحرين الدورة الثانية لمنتدى المستقبل، حيث جلس ممثلو المجتمع المدني لأول مرة مع وزراء مجموعة البلدان الثمانية ووزراء الخارجية في المنطقة

لمناقشة آرائهم بشأن القضايا الرئيسية. وأسفر المنتدى عن إنشاء مؤسسة المستقبل وصندوق المستقبل.

وأفصى التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية إلى تنفيذ برنامج تدريبي لموظفي إنفاذ القانون بشأن المبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

وواصلت مملكة البحرين تقديم المساهمات المالية إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والبرامج الأخرى على أساس مستمر. والقصد من هذه المساهمات هو تعزيز عمل المفوضية وتنفيذ برامجها. وستواصل مملكة البحرين تقديم هذه المساهمات كلما أمكن ذلك في المستقبل.

وإذا انتخبت مملكة البحرين عضواً في مجلس حقوق الإنسان فإنها ستساعد على إيجاد التزام دولي شامل بالتعاون في مجال حقوق الإنسان.

وستلتزم مملكة البحرين، من خلال عضويتها، بمبادئ التشاور والحوار والتعاون مع جميع أعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة وأعضاء مجلس حقوق الإنسان بصفة خاصة، وذلك بروح من الشفافية والانفتاح لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها على نطاق العالم.

وترى البحرين ضرورة تحقيق المساواة والإنصاف في معالجة قضايا حقوق الإنسان، وذلك بالتعاون من أجل ضمان الانسجام بين الثقافات والأديان والحضارات ومختلف الخلفيات الأساسية التاريخية على المستويين الوطني والدولي من خلال الاحترام والتسامح والتضامن.

وستواصل مملكة البحرين التعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية التي تعتبر شركاء حقيقيين في تطوير عمل مجلس حقوق الإنسان. وستعمل البحرين أيضاً مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى داخل المجتمع الدولي لتطوير وتعزيز حقوق الإنسان من خلال تطبيق مبادئ ومعايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقات الإقليمية والدولية.

وتلتزم البحرين بقرار الجمعية العامة رقم ٢٥١/٦٠.

واضطلعت مملكة البحرين بحملة كبيرة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وصدر في مطلع عام ٢٠٠٨ قانون لمكافحة الاتجار بالبشر.